علاقة الهمس والجهر بالمعاني في المتضادات العربية ـ دراسة إحصائية

أحمد طلعت سليمان*

* حصل على الدكتوراه في علم اللغة العربية من جامعة الاسكندرية عام ١٩٧٧م.
يعمل أستاذاً مساعداً بمعهد اللغة العربية بجامعة الملك سعود ـ الرياض.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقات بين الأصوات (سمة الهمس والجهر) وبين فصائل المعاني الكلية (الحالات ـ الصفات ـ المواقف ـ العكوس). وقد انقسمت الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وملحق.

ففي المقدمة قدمنا وصفا للعّينة اللغوية التي تقوم عليها الدراسة كما قدمنا تعريفا للمصطلحات التي سنستخدمها، وعرضنا المنهج الإحصائي الذي سنتبعه.

وفي المبحث الاوّل آراء العلماء في العلاقة بين الصوت والمعنى من خلال عرض نظرياتهم في أصل اللغة، وقد خلصت المقدمة إلى أن القول بالاصطلاح والاتفاق والتواطؤ هو القول السائد اليوم في مجال الدراسات اللغوية، ومع ذلك فإنه لايمكن القول إن ملف الموضوع ينبغي أن يغلق، بل الأولى أن تتجه الدراسات إلى البحث عن العلاقات الكامنة، وأن يكون القول بالاصطلاح نتيجة للتجارب التي تثبت عدم وجود علاقة بين الصوت والمعنى.

وفي المبحث الثاني قدمنا نتائج العمليات الإحصائية التي أجريت على العينة موضوع البحث، للكشف عن أنماط توزيع الأزواج المتضادة على فصائل المعاني ومدى الانحياز في هذا التوزيع، وكنا في كل خطوة نقرر قبول أو رفض فرض العدم الذي يفترض التساوي في التوزيع وذلك تأسيسا على النتائج الفعلية للتوزيع. وفي هذا المبحث درسنا العلاقة بين الجهر والمعاني الموجبة من ناحية والهمس والمعاني السالبة من ناحية أخرى، وانتهينا إلى أن المعاني الموجبة تكون مصحوبة بالجهر، والمعاني السالبة تكون مصحوبة بالهمس في ٦٩٪ من الحالات. وقد ذيلنا المبحث بجدول مقارن لحساب مربع كاى للفروض وحساب مربع كاى للمشاهد الواقعي. وعلى أساس المقارنة بين قيمة الحسابين كنا نقبل أو نرفض فرض العدم.

وفي المبحث الثالث أوجزنا النتائج التي توصل إليها البحث والتي أشارت في مجملها إلى وجود علاقة بين توزيع المتضادات العربية على فصائل المعاني وبين الهمس والجهر، وإلى وجود ارتباط قوي بين الجهر والمعاني الموجبة وبين الهمس والمعاني السالبة.

أما الملحق فقد قدمنا فيه المادة اللغوية التي اتخذت أساسا للبحث.

المقدمة

العيّنة

تقوم الدراسة على عيّنة عشوائية تتكون من ٢١١ زوجا من المتضادات العربية تمّ جمعها ـ عشوائيا ـ من المعاجم والنصوص الأدبية واللغوية[1]. وفي كثير من الأحيان كان العثور على فرد واحد من زوج من المتضادات يستدعي إلى الذهن ـ بالضرورة ـ الفرد الآخر.

وجدير بالذكر أن التضاد بين كل فردين في العيّنة ليس مفترضا بل هو حقيقي لأنه مؤسَّس على استخدام الجماعة المتكلمة باللغة لهذه الأزواج والمفردات.

المعاني

والمعاني التي نقصدها ليست المعاني المعجمية للمفردات وليست معاني الصيغ الصرفية. إنما هي المعاني التي تربط بين مجموعة من المفردات برباط واحد بسبب سمة مجردة تشترك فيها جميعا برغم ما لكل منها من معنى مستقل قائم بنفسه هو المعنى المباشر الذي يقفز إلى الذهن عند سماع كل من هذه المفردات.

إنها إذن المعاني الكلية التي سنختبر العيّنة على أساسها وهي الصفات والأحوال والمواقف والعكوس. والفرق بين الصفات والأحوال عندنا هو الفرق بين الملازمة والانتقال أو بين الثبات والحركة. إنه كالفرق بين «الجمال» و «السخونة» فالأولى صفة والثانية حالة. وعلى حين تتميز الأولى بالنسبية فإنّ الثانية تتميز بالتدرج.

ورغم ذلك، فنحن لانزعم تجرّد الصفات من سمة التدرج ولا تجرّد الأحوال من سمة النسبية، لكننا نتعامل هنا مع السمة الأولى التي توجد على رأس قائمة السمات الخاصة بكل فصيلة من فصائل المعاني. فإذا ارتضينا ذلك فإنّ النسبية عندئذ تتصدر قائمة السمات في الصفات بينما يتصدر التدرج قائمة السمات في الأحوال، وعلى حين تحتل سمة التدرج موضعا متأخرا عن موضع النسبية في الصفات، فإن سمة النسبية تحتل موضعا متأخرا عن سمة التدرج في الأحوال.
أي أن:

الصفات ← نسبية متدرجة
الأحوال ← متدرجة نسبية

أما المواقف، فإننا نعني بها تلك السمة التي تشترك فيها الألفاظ التي تدل على مواقف يتخذها الفرد بإزاء العالم مثل القبول والرفض. ومن هنا جاز القول إن المواقف تنبع من الاختيار، على حين لا نلحظ ذلك في الصفات والأحوال.

أما العكوس فهي سمة تَتَلَوّن بها المفردات التي تكون الحركة أو يكون الوجود أو الفعل في واحد منها عكس اتجاه الفعل أو الحركة أو الوجود أو الفعل في الآخر مثل «باع واشترى»، «فوق وتحت»، «جاء وذهب». فإذا أخذنا النقطة «ن» باعتبارها نقطة الصفر المحايدة، فإنّ فِعْلَيْ «جاء وذهب» يمكن التعبير عنهما كما يلي:

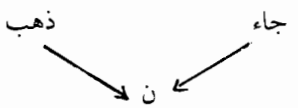

وتأخذ صورة الفعلين «باع واشترى» شكلا قريبا من هذا:

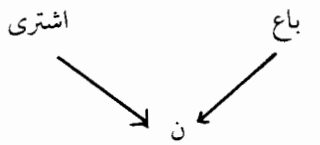

أما «فوق وتحت» فإنّهما بالنسبة إلى النقطة «ن» يتّخذان الشكل التالي:

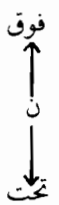

وقد اخترنا صفتين من صفات المعاني هما الحركة والاتجاه، وقد يدفع بعضهم بأنَّ الحركة والاتجاه متلازمان في كثير من الحالات، أو ينبغي أن يكونا متلازمين على اعتبار أن الحركة تستلزم اتّجاها، أو تحدث في اتجاه. لكن هذا الدفع لا يثبت قاعدة عامة تطبق على كل الحالات لأن الحركة يمكن أن تحدث في حالات كثيرة ـ في واقع الحياة ـ في نقطة واحدة دون أن يستلزم ذلك ـ بالضّرورة ـ الذهاب إلى نقطة أخرى[٢]. بالإضافة إلى ذلك نلاحظ أنه رغم أن الحركة (حالة) تعرض للموجودات المادية فإنه لاينبغي أن يترتب على ذلك أن مصاحبتها للحالات المعبر عنها باللغة أمر حتمي. ذلك أننا لانتعامل مع الحركة المصاحبة للغة أو المعبر عنها بها على المستوى نفسه الذي يتعامل به معها علماء الطبيعة الذين قد يقيسون حركة الالكترون في ذرة لاترى بالعين، بل نتعامل ـ هنا ـ مع الحركة المصاحبة

للأفعال التي تجردها اللغة ـ صوتيا وصرفيا ودلاليا ـ لاستخدامها كجزء من السلسلة الصوتية المسماة بالكلام والتي تقيم اللغة عن طريقها العلاقات وتنقل الأفكار.

المنهج

أما المنهج الذي ستقوم عليه الدراسة فهو المنهج الإحصائي الذي يقيس في النهاية مدى كفاءة النتائج التي نتوصل إليها. وذلك بمقارنتها أو مقارنة قيمها بالقيم الجدولية «لمربع كاى». أما قيم النتائج التي نتوصل إليها فهي تمثل قيم «مربع كاى» للواقع الملحوظ المشاهد، على حين تمثل القيم الجدولية قيم «مربع كاى» للاحتمالات الفرضية. أي أن المقارنة سوف تكون بين الفروض النظرية والواقع الملموس.

وسبق أن ذكرنا أن حالة الأوتار الصوتية هي السمة التي سوف نقيس مدى علاقتها بفصائل المعاني الكلية، ونضيف الآن أننا سوف نجرد مفردات العّينة إلى أصولها الثلاثية دون اعتبار للحركات، ثم نقسم العيّنة إلى ثلاث مجموعات. المجموعة الأولى هي التي يغلب على كل زوج متضاد فيها سمة الجهر. والمقصود بالغلبة هنا أن يتسم أصلان أو ثلاثة (من ثلاثة) بالجهر. والمجموعة الثانية هي التي يغلب على كل زوج متضاد فيها سمة الهمس أي يتسم صوتان أو ثلاثة أصوات من كل فرد بالهمس. أما المجموعة الثالثة فهي التي يقوم بين فردي كل زوج فيها تضاد في حالة الوترين بمعنى أنه إذا غلب الجهر على لفظ غلب الهمس على ضده والعكس بالعكس.

هذه المجموعات الثلاث تمثل الاحتمالات الثلاثة الممكنة لأن أي زوج من المتضادات (أبيض × أسود، خرج × دخل، طويل × قصير) إما أن يغلب عليه الجهر أو الهمس أو أن يغلب الجهر على فرد ويغلب الهمس على الآخر. وليس هناك احتمال رابع، والذي نفترضه أن كلا من المجموعات الثلاث سوف تمثل بثلث العّينة أو قريبا من ذلك، على أساس أن التوزيع يتواءم مع الاحتمالات.

وبعد استقراء العيّنة، وجد أن هناك علاقة ترادف تربط بين بعض من هذه الأزواج فتقرر أن تبقى جزءاً من العّينة على أن لا يعني هذا أننا نقبل أو نرفض فكرة الترادف.

إن تقسيم العيّنة إلى ثلاث مجموعات يعني أننا سوف نختبر أربع عيّنات هي:

أ ـ العّينة الرئيسية = ٢١١ زوجا من المتضادات.
ب ـ العّينات الفرعية:

١ ـ المجموعة الأولى = مجموعة الأزواج التي يغلب عليها الجهر.

٢ ـ المجموعة الثانية = مجموعة الأزواج التي يغلب عليها الهمس.

٣ ـ المجموعة الثالثة = مجمـوعة الأزواج التي يتميز كل زوج فيها بغلبة الجهر على فرد وغلبة الهمس على الفرد الآخر المضاد له.

والخطوة الأولى تتم بتوزيع الأزواج في العَيّنة الرئيسة على المجموعات الثلاث. ويقارن التوزيع الفعـلي بما كان متوقعاً حسب ما افترضناه. والخطوة الثانية يتم فيها توزيع أزواج العينة الرئيسة على فصائل المعاني ويقارن التوزيع الفعلي بما كان متوقعا ومحتملا على أساس أنه ينبغي أن تمثل كل فصيلة من الفصائل الأربع بربع عدد الأزواج في العَيّنة إذا كان التوزيع يتم في الواقع بطريقة اعتباطية لا تحمل معنى. وفي الخطوة الثالثة نختبر كلا من فصائل المعاني الأربع للكشف عن مدى تشبع كل منها بصفتين من صفات المعاني هما الحركة والاتجاه.

بعد ذلك يتم تطبيق الخطوتين الثانية والثالثة السابقتين على كل مجموعة من المجموعات الثلاث على حدة وتقارن نتائج كل مجموعة بالنتائج التي حصلنا عليها في العَيّنة الرئيسة. وبعد مقارنة النتائج نقدم جدولا يتضمن قيمة «مربع كاى» الجدولية وقيمة «مربع كاى» بالنسبة للملاحظ والمشاهد في كل خطوة. ومن مقارنة القيمتين نقرر مدى موضوعية النتيجة.

أما فرض العدم، فهو عندنا فرض عدم وجود علاقة بين غلبة الهمس أو الجهر وبين المعاني الكلية.

ويتحقق الفرض أي يتحول إلى حقيقة إذا كان ما افترضناه يساوي ما نشاهده في الواقع ويمثله بالنسبة لتوزيع العيّنة الرئيسة على المجموعات الثلاث

$$\frac{\text{عدد أزواج العينة}}{\text{عدد الاحتمالات}} = \frac{٢١١}{٣} = ٧٠ \text{ زوجا تقريبا}$$

ويمثله بالنسبة لتوزيع العَيّنة على فصائل المعاني عدد الأزواج في العينة مقسوما على عدد الفصائل. وكذلك الحال بالنسبة للمجموعات الثلاث التي تنقسم إليها العَيّنة. أي أن فرض العدم هو عَيْنُه قيمة الاحتمالات الممكنة.

ويبقى علينا هنا أن نقرر أن طبيعة البحث هي التي أملت علينا اختيار هذا المنهج الذي قد يظن أنه مخالف للعرف بسبب اختيارنا الانطلاق من المعاني الكلية إلى الأصوات. ذلك أن هدف البحث هو التعرف على نوع العلاقة بين الأصوات وبين المعاني الكلية.

المبحث الأول

العلاقة بين الأصوات والمعاني عند اللغويين

اللغة عند ابن جني هي «أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم» (ابن جنى جـ ١ :٣٣). ونلحظ على هذا القول أمرين، أولهما أن ابن جني حدد طبيعة اللغة بأنها أصوات وحدد وظيفتها بأنها للتعبير عن أغراض الناس. أي أن وظيفتها اجتماعية في الأساس. وقد فهم الدكتور عاطف مدكور من عبارة ابن جنى أمورا ضمنية أهمها أنها تشير إلى عدم وجود علاقة بين الصوت والمعنى (وعبارة ابن جنى ـ أيضا ـ تشير ضمنا إلى أن الرموز الصوتية لا معنى لها في ذاتها، فالعلاقة بين الدال والمدلول علاقة اصطلاح. أي أنه ليست هناك صلة مباشرة بين الأصوات التي تتكون منها كلمة «رجل» مثلا وبين المعنى الذي يعنيه توالي هذه الأصوات (مدكور، ١٩٨٦ : ١٩)

والحق أن ابن جنى صرّح في موضع آخر بشيء قريب من هذا عندما قرر أن (أكثر أهل اللغة على أن أصل اللغة إنّما هو تواضع واصطلاح لا وحي ولا توقيف). إلا أن أبا علي قال لي يوما «هي من عند الله» واحتج بقوله سبحانه «وعلم آدم الأسماء كلها» (ابن جنى، جـ ١ : ٤٠)

وقد لخص صاحب المزهر في الجزء الأول من كتابه أقوال من قالوا بالتوقيف وأقوال من قالوا بالإلهام والوَحْي. وعنده أن «ابن فارس» قال بالتوقيف واستدل بالآية السابقة (السّيوطي، ١٩٥٨، جـ١ : ٨). ويضيف بعد صفحتين (لم يبلغنا أن قوما من العرب في زمان يقارب زماننا أجمعوا على تسمية شيء من الأشياء مصطلحين عليه فكنا نستدل بذلك على اصطلاح كان قبلهم) (السيوطي، ١٩٥٨، جـ ١ : ١٠)

لكن ابن جني الذي عرف عنه تردده بين الاصطلاح والإلهام يذكر في الفصل الذي عقده بعنوان «تقارب الحروف لتقارب المعاني» (تتقارب الحروف لتقارب المعاني. من ذلك قول الله سبحانه «ألم تر أنّا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزُّهم أزا»)(سورة مريم، الآية ٨٣). فهذا في معنى تهزهم هزا، والهمزة أخت الهاء، فتقارَبَ اللفظان لتقارُبِ المعنيين. وكأنهم خصّوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء (ابن جنى، جـ ٢ : ١٤٦).

ويلاحظ في موضع آخر أن اللفظ يكون قويا لقوة المعنى (ابن جنى، جـ ٣ : ٢٦٤) وكلامه في الموضعين يعني أن العلاقة بين الصوت والمعنى ليست ـ على الدوام ـ معدومة، فإن أصواتا معينة تستدعى للتعبير ، أو للاشتراك في التعبير عن معان معينة مما يشير إلى قيام علاقة ـ من نوع ما ـ بين الصوت والمعنى.

هذه العلاقة التي يفترض أنها تقوم أو لا تقوم بين الصوت والمعنى شغلت كثيرا من رجال الدين

والفلاسفة وعلماء اللغة على مر العصور والأجيال. انتصر بعضهم بحتمية العلاقة بين الصوت والمعنى وقطع آخرون بنفي العلاقة بينهما وتردد آخرون بين بين.

ومن المؤكد أن السمات الثقافية والحضارية لعصر ما تترك بصمات واضحة على أسلوب تفكير علماء ذلك العصر، ومن المؤكد أيضا ـ عندنا ـ أن كلا من هذه الآراء كان معقولا ومقبولا إذا نظرنا إليه في الإطار الثقافي والحضاري لعصره.

لقد انتشرت وراجت الأفكار القائلة بارتباط الصوت والمعنى في العصور القديمة والوسطى بتأثير الدين والفلسفة على التوالي. وكانت تلك الأفكار من الآثار الجانبية، أو لنقل الحتمية، للاعتقاد الذي ساد آنذاك بأن اللغة وحي وإلهام من القوة الخالقة القاهرة، كما كانت تتغذى على أفكار نظرية أخرى تقول بأن اللغة نشأت من تقليد أصوات الطبيعة، وعندهم أن مناسبة اللفظ للمعنى مناسبة حتمية (عبد التواب، ١٩٨٢ : ١١٣).

لكن النظرية الأخرى القائلة بأن اللغة اصطلاح وتواضع من الجماعة التي تستعملها والتي رأيناها تتردد في كتابات علماء المسلمين على استحياء في كثير من الأحيان، هذه النظرية أخذت تحول الأمور إلى صالحها شيئا فشيئا حتى أصبحت هي سيدة الموقف اليوم بلامنازع، وحتى أصبح اللغويون المحدثون لا يرددون إلا أنَّ «اللغة اصطلاح وتواطؤ واتفاق عفوي اعتباطي لا تقوم على أي نوع من الارتباط بين المعنى واللفظ ولا بين الفكرة والصوت، أي أن العلاقة بين الدال والمدلول عليه هي علاقة الاتفاق بأن يدل بهذا على ذلك فقط. يقول «ماريو باى» «اللغة المتكلمة إذن تعتمد على الاصطلاح والاتفاق الجماعي مهما قل عدد أفراد الجماعة اللغوية. . . أما كيف تم في البداية عقد الارتباط بين الرمز ومدلوله حتى في أبسط صوره حين تم في عقل إنسان فرد، فإنّه لا يزال لغزا من الألغاز» (باى، ١٩٨٣ : ٤١). وفي هذا يكون «ماريو باى» تابعا «لدي سوسير» الذي جاء قبله.

لقد كان «دي سوسير» من أصلب المدافعين عن فكرة الاصطلاح والأتفاق والاعتباطية، ولقد تركت آراؤه بصمات واضحة على فكر من جاء بعده من اللغويين. يقول دي سوسير «العلاقة بين الدال والمدلول اتفاقية والرمز اللغوي اتّفاقي. فإنّ فكرة أخت لا ترتبط بأصوات الكلمة. ولا أحد يناقش حقيقة الاتِّفاقية» (De Saussure, 1977: 67).

ويقول في موضع آخر (ولأنّ العلاقة اتّفاقية فإنّها لاتتبع أيّ قانون إلّا العادة والتقاليد، ولأنها مؤسسة على التقليد فإنها اتّفاقية (De Saussure, 197: 74).

إن فكـرة الاتفاقية والاصطلاح والتواطؤ كانت تصطدم ـ على الدوام ـ بصخرة النعرة القومية والتعصب للجنس، إذ لم يكن بمقدور المتكلمين بلغة ما، أن يصدقوا أن لغتهم اتّفاقية لا دخل للربط الموضوعي بين الدال والمدلول فيها. ولقد كان ذلك بتأثير سيطرة اللغة الأم على عقول المتكلمين بها،

ووقوعهم في إسار ما فيها من توافقات صوتية، وتنغيمية بحيث يصعب اقناعهم بأن ما قد يكون في لغتهم من سمات، يوجد مثله، وربما أكثر، في لغات أخرى. ولقد لاحظ ذلك واحد من علماء الأصوات اللغوية. يقول «أبركرمبي» «ولقد سبقت الإشارة إلى أن رموز اللغة اتفاقية بمعنى أنه لا حكمة في أن الوسط الذي يتضمنها لايعطيها شكلا أو صوتا معينا دون الآخر، وهذا يعني أنه لاعلاقة بين الوسط والمعنى. صحيح انه من الصعب أن نصدق أن لغتنا الأم اتفاقية لأن كلماتها تبدو وكأنها مناسبة لمعانيها في الشكل أو الصوت أوفيهما معا» (Abercrombie, 1971; 11).

ولقد سار المؤلفون العرب في العصر الحديث في الطريق نفسه الذي سار فيه بعض علماء المسلمين في الماضي، وعبّده ومهده من بعدهم علماء الغرب. فهم ـ المؤلفون العرب ـ يرددون في كتبهم القول بالاصطلاح والاتفاق وبسلب العلاقة بين الصوت والمعنى. ومن هؤلاء الدكتور حسن ظاظا الذي يرى أن «الإنسان هو الذي يعطي المعاني للكلمات، فهناك حاجة الإنسان إلى التعبير عن أفكاره، فحاجته إلى التعبير عن أفكار الآخرين، مما يفيد أنه لا يوجد ربط حتمي بين الأفكار وبين جرس الحروف لأنّه لا توجد علاقة جبرية بين ما نعبر عنه وما نفكر فيه. لو كانت هذه العلاقة موجودة لتكلم الناس جميعا لغة واحدة، وأثارت الكلمات عينها في أذهان الكل المعاني ذاتها. الكلمات في حد ذاتها لا تعني شيئا ، هي تعني ما نريدها نحن أن تعنيه. إذن هي وليدة التواطؤ» (ظاظا، ١٩٧١ : ٨٠). ومنهم الدكتور توفيق شاهين الذي يسير الخطوة نفسها على الطريق نفسه مؤكدا أن نظرية الاتفاق والمواضعة والاصطلاح تقضي بأن اللغة ابتدعت واستحدثت بالتواضع والاتفاق وارتجال الفاظها، كما قرر أن أرسطو يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأن أصواتها رموز اصطلاحية لاعلاقة طبيعية أو مباشرة لها بالمعاني (شاهين ١٩٨٠ : ٥٣). وليس هذا القول إلا تريداً لرأي الدكتور محمود فهمي حجازي في كتابه «علم اللغة العربية» وهو الرأي نفسه في كتاب لاحق. فعنده أن الرموز اللغوية لا تحمل قيمة ذاتية طبيعية تربطها بمدلولها في الواقع الخارجي فليست هناك أية علاقة بين كلمة حصان ومكونات جسم الحصان. والعلاقة كامنة فقط عند الجماعة الإنسانية التي اصطلحت على استخدام هذه الكلمة اسما لذلك الحيوان. ومعنى ذلك ان قيمة هذه الرموز اللغوية تقوم على العرف، أي تقوم على ذلك الاتفاق الكائن بين الأطراف التي تستخدمها في التعامل (حجازي، ١٩٨٧ : ١١).

لقد أطلق علماء المسلمين (السّيوطي،١٩٥٨ : ١٠) الصيحة الأولى عندما قرروا أن اللغة اتفاق وتواطؤ ، لكن صدى صيحتهم ضاع وسط الضجيج، وعندما أطلقت الصيحة من جديد في العصر الحديث كتب لها الذيوع والانتشار، وتلقفها العلماء من هنا ومن هناك حتى أصبحت تشكل فقرة رئيسة في كثير من الكتب التي تبحث في اللغة، وحتى أصبح التأكيد على اتفاقية واصطلاحيتها الرموز اللغوية موضوعا ينبغي أن يفرغ منه الباحث قبل أن يتفرغ لعرض المادة الرئيسة لكتابه.

وغنى عن البيان، أن موقف اللغويين الغربيين من هذه المسألة مؤسس على موقف دي سوسير، فهناك شبه اتفاق على أن اللغة اصطلاح واتفاق، وأن رموزها لاتقيم أي نوع من العلاقة بين الصوت والمعنى، أو الصوت والفكرة، أو الصوت والمدلول، أو بين أصول الفكر وأصول الكلام

(Lev Semenovich, 1962) وبما دام الأمر كذلك، فان الصورة الحقيقية للغة يمكن التوصل إليها بنظرة موضوعية. ومثل هذه النظرة سوف تؤكد التعقيد والتواطؤية (Gleason, 1970: 3).

وأصوات اللغة علامات، واللغة نفسها فرع من علم العلامات (Semiology). والعلامات أحداث تلفت انتباهنا أو تخبرنا عن أحداث أو أشياء أخرى (Robins, 1971: 12). واللغات الإنسانية ترمز بالصوت إلى الأفكار، وتستعمل الأصوات للدلالة على معان ليس بينها وبين الأصوات أية علاقة مباشرة. وهذا يعني أن اللغة توافقية بمعنى أن لا علاقة بين الصوت أو الصيغة وبين ما تدل عليه (Stock and Widdowson, 1981: 11)).

هذه الآراء نفسها دون اختلاف ذي شأن نراها تتردد ـ بإسهاب ـ في كتابات اللغوي البريطاني «جون ليونز» ، فعنده أن علاقة صوت ما بتعبير ما مسألة اتفاق (Lyons, 1974: 63) وهو يوافق هوكت Hocket على أن الاتفاقية تعني عدم وجود توافق هندسي بين أية إشارة وبين معناها، بحيث يجوز أن نصف بذلك أية سمة لا يمكن اعتبارها مشتقة من صفات قناة الاتصال اللغوي (الأصوات)، لأنه لو كان النظام (اللغوي) معتمدا فقط على الكلمات التي يمكن أن يكون بينها وبين معناها تشابه هندسي لما كان (النظام اللغوي) قادرا على حمل الإشارات التي نحملها له عادة(Lyons, 1977: 70). والثنائية في اللغة (بمعنى أنها قائمة على نظامين هما الفونولوجي والنحوي) مرتبطة بالاتفاقية، فلو أن كل عنصر فونـولـوجي في اللغة أو في كلمة ما له علاقة بالمعنى فسوف تكون هناك صعوبات في ربط العناصر الفونولوجية بعضها ببعض وانفصال الثنائية عن الاتفاقية يحدث على نطاق ضيق في اللغات الطبيعية في حكاية الأصوات، وليس من غير الشائع أن توظف بعض العناصر الفونولوجية لبعض الوظائف النحوية (Lyons, 1977: 74).

وبـالـرغم من القول بالاصطلاح والاعتباطية، فان العلماء لايزال في أنفسهم شيء بسبب ما يلاحظونه من أمثلة تتعارض مع ذلك القول. وتتجلى هذه الأمثلة في ميدانين هما الصيحات الانفعالية وما يعرف بحكاية الأصوات Onomatopoeia . فالصيحات الانفعالية تحمل قدرا من التوافق. يلاحظ في العلاقة بين ارتفاع الصوت وحدته من ناحية وبين درجة الغضب من ناحية أخرى. ولقد أحس بذلك «ادوارد سابير» . كما أحس أن الصيحات الانفعالية حقيقة يمكن أن تمنع اعتبار اللغة نظاما اتفاقيا لأنها قد يترجمها السامع على أنها إخبار عن الانفعال نفسه، لكنه يقرر أن ذلك وإن يكن غريزيا فهو ليس رمزيا فهو لايخبر عن الانفعال لكنه جزء منه. لأنه تصريف للطاقة الانفعالية(Sapir, 1949: 4).

وحكاية الأصوات والرمزية الصوتية ذات قيمة عظمى لكنها ضئيلة في المفردات :(Robins, 1971 (12 بشكل لا يسمح بالاعتقاد بأنها هي الأصل في اللغة، ذلك أن مظاهر الاتفاق والاصطلاح العفوي غير القائم على أسباب معينة غير المصادفة، هذه المظاهر أعم وأشمل وبالتالي فهي أقوى وأجدر بالاعتبار.

وفي البيئة التي هي من صنع البشر، هناك أنظمة خاصة ابتدعها الإنسان مثل علامات الطريق

وإشارات المرور، هذه الأنظمة تشبه اللغة في أن لها قواعد محدودة للارتباطات، لكنها ليست اعتباطية ذلك أن بعض سماتها تحمل تشابها مع الظاهرة المعبر عنها بطريقة لاتشبه أصوات اللغة في علاقتها بالمعنى (Robinson, 1972 : 20) .

ومع ذلك، فإن في اللغة ما يشير إلى العفوية وعدم العفوية معا، وإلى الاتفاق وعدم الاتفاق في آن واحد، إذ يبدو أن هناك علاقة من نوع ما بين الصوائت العالية الأمامية وبين معنى الصغر على حين ترتبط الصوائت المنخفضة الخلفية بمعنى الكبر ويبدو ذلك في الكلمتين: Chip ،(رقاقة)، Chop (ضربه) (Bolinger, 1981 : 11).وقد يمكن ـ دون تعسف ـ إرجاع الصوائت الطويلة في كلمات مثل «عالِم ومعلوم وعليم» إلى نوع من الارتباط بين الصوت والمعنى. حيث تكون الأمامية والخلفية هما النقيضان بينما تكون صيغة اسم الفاعل هي الصيغة المحايدة التي يتم من خلالها الربط بين الصيغتين الأخريين. فإذا كان ذلك جائزا فإن الخلفية تكون مرتبطة بالسلب على حين ترتبط الأمامية بالإيجاب[٣]. لكن اللغة لاتسير على هذه الوتيرة دائما، فهناك «شاكر ومشكور وشكور» حيث تتفق صيغتان هما اسم المفعول والمبالغة في سمة الخلفية برغم ما بينهما من اختلاف واضح في السلبية والإيجابية القائمة بالضرورة بين المفعول والفاعل بالنسبة إلى إحداث الفعل.

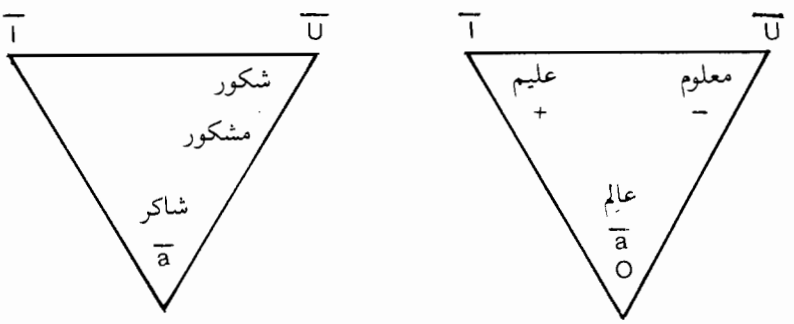

ومن ناحية أخرى، فإننا لو طبقنا المنهج نفسه على اسمي الفاعل والمفعول المشتقة من غير الثلاثي فإن الصورة ستنعكس لأن الفتحة سوف تظهر في اسم المفعول وليس في اسم الفاعل، على حين ستظهر الكسرة في الأخير.

والخلاصة، أنه بالرغم من أن القول بسلب العلاقة بين الصوت والمعنى له ما يبرره، فإنا نظن أن الحجج التي ساقها دعاة العفوية لاتنهض مبررا لغلق ملف الموضوع نهائيا.

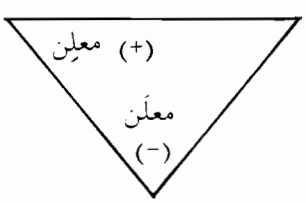

وعندنا أنه ينبغي أن تتجه البحوث أو بعضها إلى البحث عن علاقة الصوت بالمعنى على المستوى النحوي تمهيدا للبحث على المستوى المجرد.

وليس في الأمر ترف علمي وليس فيه تعسف كما قد يظن، لأن البحث في اللغة ـ مهما يكن شأنه ـ هو بحث في الإنسان قبل كل شيء، ولأن اللغة علم من العلوم ينبغي أن يخضع للتجريب والبحث الدقيق، ولأن نتائج البحث في اللغة يمكن ان تسهم ـ إيجابيا ـ في ميادين أخرى أولها علم النفس. وأخيرا لأن فهم الإنسان نفسه خطوة أولى في الطريق نحو فهم الوجود والتعامل معه.

إننا لا ندعو إلى العودة باللغة إلى عصور السِّحر والشعوذة، ولا ندعو إلى التفكير الميتافيزيقي، ولا ندعو إلى القول بنظرية الوحي والإلهام. إننا فقط نقرر: إن اللغة تستحق أن تتجه أبحاثها ـ إلى جانب النحو والصرف ـ إلى مجالات أخرى، ويكفينا ما نشاهده من ظواهر مشتركة بين لغات العالم لكي نقتنع بعالمية اللغة. وما دام علماء اللغة قد استغرقوا وقتا طويلا في محاولة الإجابة عن أول سؤالين في مُثَلَّث المعرفة وهما : ماذا؟ وكيف؟ أما آن الأوان لكي يقتربوا من السؤال الثالث. «لماذا»؟

المبحث الثاني
النتائج الإحصائية

حيث ج = مجهور، س = مهموس ، غ = غلبة

جدول (١)

توزيع العينة على المجموعات الثلاث

المجموعة	الغلبة	العدد	٪
الأولى	ج	٩٣	٤٤ر٠٧
الثانية	س	٢٣	١٠ر٩
الثالثة	ج س	٩٥	٤٥ر٠٢
المجموع	—	٢١١	—

يتضح من الجدول رقم (١) أن ٩٣زوجا من أزواج المتضادات في العيّنة يغلب عليها الجهر

ويمثل ذلك ٤٤ر٠٧٪ من مجموع العيّنة. على حين لم تمثل المجموعة الثانية إلا بـ ٢٣ زوجا وهي المجموعة التي يغلب الهمس على عنصري كل زوج فيها وهذه القيمة تمثل ٩ر١٠٪ من مجموع العيّنة. أما المجموعة الثالثة وهي التي يغلب الجهر على فرد حين يغلب الهمس على الفرد الآخر المضاد له، هذه المجموعة اجتذبت ٩٥ زوجا بنسبة ٠٢ر٤٥٪ من العيّنة.

هذه النتيجة تشير إلى أن توزيع الأزواج على المجموعات لم يكن متساويا، وإلى أن هناك انحيازا في اتجاه المجموعة الأولى والثالثة، وهما المجموعتان اللتان تقاربتا إلى حد كبير في نسبة تمثيل العّينة فيهما، حيث انحازت الأولى إلى الجهر أما الثالثة فكان كل زوج فيها موزعا بين الجهر والهمس.

جدول (٢)

توزيع العينة على فصائل المعاني

الفصيلة	عدد الأزواج	٪ من العيّنة
الحالات	٥٦	٥٤ر٢٦
الصفات	٣١	٦٩ر١٤
المواقف	٢٨	٢٧ر١٣
العكوس	٩٦	٤٩ر٤٥

يتضح من الجدول رقم (٢) أن توزيع الأزواج في العيّنة الرئيسة على فصائل المعاني لم يكن بنسب متساوية. كما يتضح أن فصيلة العكوس استأثرت بأعلى نسبة حيث بلغت نسبتها وحدها ٧ر٤٥٪ في حين أنه لو كان التوزيع يسير حسب ما افترضناه لكانت النسبة ٢٥٪ . وقد كانت نسبة الأزواج في فصيلة الحالات قريبة جدا مما كان متوقعا على عكس فصيلتي الصفات والمواقف اللتين لم تحصل أي منهما على ما كنا نتوقعه فيما لو كان التوزيع بالتساوي بين الفصائل تطبيقا لمقولة أن :

$$\text{الاحتمالات} = \frac{\text{عدد الأزواج}}{\text{عدد الفصائل}} = \frac{\text{١٠٠٪}}{٤} = \text{٢٥٪}$$

جدول (٣)

صفات المعاني في العينة الرئيسة

الفصيلة	الحركة	الاتجاه
الحالات	—	—
الصفات	—	٤
المواقف	—	—
العكوس	٣٨	٣٧
المجموع	٣٨	٤١

بالنظر إلى التوزيع في الجدول رقم ٣ يتضح أن صفة الحركة اقترنت دائما بالعكوس وان صفة الاتجاه اقترنت بالعكوس أيضا، إلا في أربعة أزواج كانت فيها مقترنة بالصفات.

وقد يكون نمط التوزيع هذا مبرراً للاعتقاد بأن العكوس لديها قابلية فائقة للتشبع بالحركة والاتجاه، على حين لا تتمتع الحالات والصفات والمواقف بنفس الدرجة من القابلية.

جدول (٤)

توزيع المجموعة الأولى على المعاني وصفات المعاني

الفصيلة	عدد الازواج	صفات المعاني	
		الحركة	الاتجاه
الحالات	٢٢	—	—
الصفات	١٠	—	٢
المواقف	١٨	—	—
العكوس	٤٣	١٦	٢٠
المجموع	٩٣	١٦	٢٢

سبق أن ذكرنا أن المجموعة الأولى تضم أزواج المتضادات التي يغلب الجهر على كل فردين في كل زوج فيها. والجدول رقم (٤) يبين توزيع هذه الأزواج على فصائل المعاني الأربع التي اخترناها، ويبين كذلك العلاقة بين المعاني وصفتي المعاني بالنسبة لهذه المجموعة.

وبمقارنة القيم المشاهدة للتوزيع في جدول رقم (٤) يتضح أن توزيع أزواج المتضادات في المجموعة على فصائل المعاني جاء متسقا بشكل عام مع توزيع الأزواج على فصائل المعاني في العيّنة الرئيسة. وقد يسمح لنا هذا بأن نقرر بأن التوزيع في العيّنة الرئيسة وفي المجموعة الأولى تحكمه علاقة التجانس أو أن المجموعة الأولى قد ورثت نمط التوزيع من العيّنة الرئيسة.

كذلك كان الشأن بالنسبة للحركة والاتجاه فقد اقترنا بفصيلة العكوس كما اقترنا بها من قبل في العينة الرئيسة.

فإذا عدنا إلى المجموعة الأولى في الجدول (٤) فإنا نلاحظ أن الحالات جاءت قريبة جدا من حدود المتوقع بينما ابتعدت الصفات والمواقف سلبيا عن هذه الحدود على حين قفزت فصيلة العكوس فوق خط الاحتمالات بنسبة ٨٤ر٩٥٪. والواقع أن نسبة تمثيلها في هذه المجموعة بلغ ١٨٤ر٩٥٪ من المتوقع.

جدول (٥)

توزيع المجموعة الثانية على المعاني وصفات المعاني

الفصيلة	عدد الأزواج	صفات المعاني	
		الحركة	الاتجاه
الحالات	٦	—	—
الصفات	٤	—	—
المواقف	٤	—	—
العكوس	٩	٣	٣
المجموع	٢٣	٣	٣

هذه المجموعة استقطبت أقل عدد من أزواج المتضادات. والحق أنها استقطبت ٣٢ر٨٥٪ فقط مما كان متوقعا. والفرق بين الملاحظ والمتوقع (المحتمل والمفترض) يساوي ٦٧ر١٥٪ من النسبة المتوقعة. والواقع أنه ليس لدينا تفسير مقنع لهذا الأمر، إلا أن تكون اللغة لاتفضل هذا النمط الذي يغلب الهمس فيه على زوج من المتضادات.

أما عن التوزيع الداخلي للأزواج في المجموعة، فإنا نلاحظ أن الحالات استغرقت ٢٦ر٠٨٪ والصفات ١٧ر٣٩٪ والمواقف ١٧ر٣٩٪ على حين استغرقت العكوس ٣٩ر١٣٪ من الأزواج. وكانت النسبة المتوقعة في كل حالة هي ٢٥٪.

وبمقارنة هذا التوزيع بما سبق أن لاحظناه في المجموعة الأولى، يتضح أن فصيلة الحالات احتفظت بنسبة حضور متوازنة في المجموعتين بالنسبة لعدد الأزواج في كل مجموعة. كما يتضح أن فصيلتي الصفات والمواقف لم تصلا إلى الحدود المتوقعة على حين قفزت فصيلة العكوس كما كان حالها في المجموعة الأولى. وبمقارنة ذلك بما لاحظناه في العينة الرئيسة، يتضح لنا أن فصائل المعاني سلكت سلوكا متجانسا فيها جميعا.

أما الحركة والاتجاه، فقد اقترنتا بالعكوس كما كان الحال في العينة الرئيسة وفي المجموعة الأولى.

مما سبق، يمكننا أن نقرر أننا لن نكون مخطئين خطأ لايمكن إصلاحه إذا افترضنا أن المجموعة الأولى والثانية قد ورثتا أسلوب التوزيع من العّنية الرئيسة وأن دور المصادفة ليس واضحا كما كان من الممكن أن يُظَنّ.

جدول (٦)

توزيع المجموعة الثالثة على المعاني وصفات المعاني

الفصائل	عدد الأزواج	صفات المعاني	
		الحركة	الاتجاه
الحالات	٢٩	—	—
الصفات	١٩	—	٢
المواقف	٦	—	—
العكوس	٤١	١٩	١٤
المجموع	٩٥	١٩	١٦

تمثل المجموعة الثالثة حالة خاصة، حيث يقترن التضاد في المعنى بتضاد في حالة الأوتار الصوتية بمعنى أنه في كل زوج فيها يغلب الجهر على فرد (لفظ) بينما يغلب الهمس على الفرد (اللفظ) الآخر المضاد له في المعنى.

ولهذا السبب، سوف نختبر هذه المجموعة من زاوية جديدة هي زاوية مدى اقتران المعاني الموجبة بالجهر أو بالهمس، وكذلك مدى اقتران المعاني السالبة بكل منهما. والذي نعنيه بالمعاني الموجبة والسالبة هنا هو ما اصطلح عليه الناس وجرى به العرف، فكلمات مثل خير وسعادة وطويل وكبير تمثل في رأينا المعاني الموجبة بينما شر، وتعاسة وقصير وصغير تمثل المعاني السالبة.

وقد جاء التوزيع في هذه الجموعة متجانسا مع التوزيع في المجموعتين السابقتين، فلا تزال فصيلة العكوس تستقطب نسبة عالية من الأزواج، ولا تزال فصيلة الحالات قريبة جدا من حدود الاحتمال المفترض، والواقع أنها هنا تزيد بنسبة ٢ر٥٪ عما كان متوقعا، لكن هذه الزيادة يمكن إرجاعها إلى احتمالات الخطأ. ولا تزال فصيلة الصفات تقل عن حدود المتوقع، على حين هبطت نسبة تمثيل فصيلة المواقف عما كان ملاحظا في المجموعتين الأولى والثانية، وإن يكن هناك اتفاق بين المجموعات الثلاث في أن نسبة تمثيل المواقف تقل عن حدود المتوقع.

أما الحركة والاتجاه فقد اقترنتا ـ كالعادة ـ بالعكوس إلا في حالتين اقترن فيهما الاتجاه بالصفات.

جدول (٧)

العلاقة بين الجهر والمعاني الموجبة وبين الهمس والمعاني السالبة

+ = الهمس − = الجهر

الفصيلة	معاني موجبة + معاني سالبة −	معاني موجبة − معاني سالبة +	المجموع
الحالات	٢١	٨	٢٩
الصفات	٩	٩	١٨
المواقف	٤	٢	٦
العكوس	٣٢	١٠	٤٢
المجموع	٦٦	٢٩	٩٥

إن استقراء الجدول رقم (٧) سوف يوقفنا على الحقائق التالية :

١ ـ اقترنت المعاني الموجبة بالجهر والمعاني السالبة بالهمس في ٦٦ زوجا، على حين اقترنت المعاني الموجبة بالهمس والمعاني السالبة بالجهر في ٢٩ زوجا.

٢ ـ إن الأسلوب الـذي تم به التـوزيع في الجدول السابق يشجع على الاعتقاد بأن المعاني الموجبة تستدعي الجهر والمعاني السالبة تستدعي الهمس، لكن ذلك سيظل صالحا فيما يختص بالمادة التي اتخذناها أساسا للبحث فقط، ما لم يُدَعَّم هذا الاعتقاد بنتائج بحوث أخرى.

جدول (٨)

فصائل المعاني والجهر في المعاني الموجبة الذي يلازمه الهمس في المعاني السالبة

الفصيلة	عدد الأزواج
الحالات	٢١
الصفات	٩
المواقف	٤
العكوس	٣٢
المجموع	٦٦

يتضح من التوزيع في الجدول رقم (٨) أن الحالات والعكوس قد ارتبطت ارتباطا قويا بالجهر والمعاني الموجبة والهمس في المعاني السالبة، على حين يظهر أن الصفات والمواقف ليس بينها وبين هذه الظاهرة ارتباط له قيمة.

جدول (٩)

فصائل المعاني والهمس في المعاني الموجبة الذي يلازمه الجهر في المعاني السالبة

الفصيلة	عدد الأزواج
الحالات	٨
الصفات	٩
المواقف	٢
العكوس	١٠
المجموع	٢٩

إن التوزيع في الجدول رقم (٩) يظهر أن العلاقة بين الفصائل وبين الظاهرة لايحمل معنى إلا في فصيلة المواقف حيث ارتبط فيها زوجان فقط بالظاهرة في حين كان المتوقع «٧» تقريبا.

حسابات مربع كاى

أ ـ فرض العدم = التوزيع بالتساوي أو قريبا من ذلك مما يدل على عدم وجود ارتباط ذي قيمة.

ب ـ يرفض فرض العدم إذا كان مربع كاى للمشاهدَ أكبر من مربع كاى للمتوقع المساوي لفرض العدم.

جـ ـ إن رفض فرض العدم يعني قبول الفرض البديل وهو فرض وجود علاقة بين التوزيع وبين الظاهرة.

١ ـ العينة الرئيسة

توزيع العينة الرئيسة على المجموعات الثلاث

	التوزيع المتوقع والمشاهد	قيمة مربع كاى
المتوقع	٧٠ زوجا في كل مجموعة	٩٩١ر٥
المشاهد	٩٥، ٢٣، ٩٣ زوجا	٧٣ر٥٠

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

توزيع العينة الرئيسة على صفات المعاني

المتوقع	٥٢ زوجا في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٥٦، ٣١، ٢٨، ٩٦	٥٧ر٦٢

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

توزيع صفات المعاني على فصائل المعاني

أ ـ الحركة :

المتوقع	٩ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، صفر، صفر، ٣٨	ـ ر١١٤

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

ب ـ الاتجاه :

المتوقع	١٠ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، ٤، صفر، ٣٧	٩٤ر١٢

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل.

٢ ـ توزيع المجموعة الأولى على فصائل المعاني

المتوقع	٣٢ زوجا في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٢٢، ١٠، ١٨، ٤٣	٢٤ر٤٩

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

توزيع صفات المعاني على الفصائل في المجموعة الاولى

أ ـ الحركة

المتوقع	٤ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، صفر، صفر، ١٦	ـ ر٤٨

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

ب ـ الاتجاه

المتوقع	٥ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، ٢، صفر، ٢٠	٥١ر٤٥

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

٣ ـ المجموعة الثانية وفصائل المعاني

المتوقع	٥ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٦، ٤، ٤، ٩	ـ ر٦

يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل .

المجموعة الثانية وصفات المعاني

أ ـ الحركة

المتوقع	زوج واحد في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، صفر، صفر، ٣	٩

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

ب ـ الاتجاه

المتوقع	زوج واحد في كل مجموعة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، صفر، صفر، ٣	ـ ر٩

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

٤ ـ المجموعة الثالثة وفصائل المعاني

المتوقع	٢٤ زوجا في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٢٩، ١٩، ٦، ٤١	٢٩ر٠٨

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

المجموعة الثالثة وصفات المعاني

أ ـ الحركة

المتوقع	٥ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، صفر، صفر، ١٩	ـ ر٧٥

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

ب ـ الاتجاه

المتوقع	٤ أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	صفر، ٢، صفر، ١٤	ـ ر٣٤

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

٥ ـ علاقة المعاني الموجبة بالجهر والسالبة بالهمس

المتوقع	٤٨ زوجا في كل حالة	٣ر٨٤١
المشاهد	٦٦ في كل حالة	١٣ر٥٠

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

٦ ـ علاقة فصائل المعاني بالجهر في المعاني الموجبة والهمس في المعاني السالبة

المتوقع	١٦ زوجا في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٢١، ٩، ٤، ٣٢	٢٨ر٦٦

يرفض فرض العدم ويقبل الفرض البديل

٧ ـ علاقة فصائل المعاني بالهمس في المعاني الموجبة والجهر في المعاني السالبة

المتوقع	٧أزواج في كل فصيلة	٧ر٨١٥
المشاهد	٨، ٩، ٢، ١٠	٥ر٧٣

يقبل فرض العدم ويرفض الفرض البديل

المبحث الثالث

نتائج البحث

يمكن تلخيص النتائج التي توصل إليها البحث فيما يلي :

١ ـ إن أزواج المتضادات العربية التي يغلب عليها الجهر وتلك التي يتوزع الجهر والهمس على كل

فردين (لفظين) فيها تستغرق كل منها نسبة عالية من مجموع الأزواج التي خضعت للبحث، على حين تمثل الأزواج التي يغلب عليها الهمس نسبة ضئيلة تقل عما هو متوقع فيما لو كان التوزيع يقوم على أساس **المصادفة**.

٢ ـ فصيلة العكوس تمثلها نسبة عالية جدا من أزواج المتضادات في العّينة الرئيسة وفي المجموعات الثلاث، على حين تستغرق فصيلة الحالات نسبة قريبة جدا من النسبة المتوقعة فيما لو كان التوزيع بالتساوي. أما فصيلة المواقف فهي أقل الفصائل تمثيلا وتزيد عنها بقليل فصيلة الصفات لكنهما لا تصلان في العّينة الرئيسة ولا في المجموعات إلى النسبة المتوقعة.

٣ ـ هناك قابلية كبيرة لدى فصيلة العكوس للاقتران بالحركة والاتجاه.

٤ ـ إن توزيع المتضـادات العربية بالنسبة لفصائل المعاني واقتران فصائل المعاني بصفات المعاني في المجموعات الثلاث متجانس مع توزيعها في العينة الرئيسة. كما أن التجانس قائم بين المجموعات الثلاث أيضا.

٥ ـ هناك جاذبية بين المعاني الموجبة وبين الجهر، وبين المعاني السالبة وبين الهمس في حوالي ٦٩٪ من الأزواج في المجموعة الثالثة.

٦ ـ إن النتـائـج السابقة تشير إلى أن علاقة المتضادات العربية بحالة الأوتار الصوتية ليست وليدة **المصادفة** ومما يدعم ذلك النتيجة رقم (٥). ومهما يكن من أمر فإن النتائج التي توصل إليها هذا البحث تعد ـ في رأينا ـ نتائج أولية لن يكون لها وزن إلا إذا دعمتها نتائج بحوث أخرى.

٧ ـ إن حسابات مربع كاى تؤيد ما ذهبنا إليه من الظن بأن توزيع المتضادات العربية فيما يتعلق بالجهر والهمس ليس وليدا **للمصادفة** البحتة، فقد أظهرت هذه الحسابات أننا يجب أن نرفض فرض العدم إلا في حالتين هما توزيع أزواج المضادات على فصائل المعاني في المجموعة الثانية والتي كانت فيها قيمة مربع كاى للمتوقع وهي القيمة الجدولية أكبر من قيمته بالنسبة للمشاهد الذي يمثل الواقع. والحالة الثانية هي حالة مصاحبة الهمس للمعاني الموجبة والجهر للمعاني السالبة في المجموعة الثالثة وهي نتيجة تؤيد الزعم بأنه إن كان التوزيع في هذه الحالة يخضع للصدفة فإنه في الحالة المضادة أي في حالة مصاحبة الجهر للمعاني الموجبة والهمس للمعاني السالبة، ليس وليدا **للمصادفة** البحتة.

كما ثبت من هذه الحسـابات أيضا أن (الجهر + المعنى الموجب) في مقابل (الهمس + المعنى السالب) يكون أشد ارتباطا في الحالات والعكوس ويكاد الارتباط يكون معدوما في الصفات والمواقف.

الملحق
الأزواج المتضادة التي اتخذت أساسا للبحث

المجموعة الأولى (غلبة الجهر)

١ علم × جهل
٢ بشر × نفر
٣ منح × منع
٤ كرم × بخل
٥ عدل × ظلم
٦ نفع × ضرر
٧ عرف × نكر
٨ عزّ × ذلّ
٩ يسر × عسر
١٠ وضح × غمض
١١ حلّ × حرم
١٢ نصر × خذل
١٣ خير × شر
١٤ علن × سرّ
١٥ بدأ × نهى
١٦ حب × بغض
١٧ قدم × حجم
١٨ بوح × حظر
١٩ ذكر × نسى
٢٠ جدّ × هزل
٢١ رشد × غيّ
٢٢ عقل × جنّ
٢٣ بصر × عمى
٢٤ حرب × سلم
٢٥ جهر × سر
٢٦ عظم × هون
٢٧ طيع × عصى
٢٨ حضر × غيب
٢٩ غفر × عذب
٣٠ عفو × عقب
٣١ وفى × غدر
٣٢ قنع × طمع
٣٣ وصل × حرم
٣٤ برز × كمن
٣٥ كبر × صغر
٣٦ شمل × جنب
٣٧ قرب × بعد
٣٨ وسع × ضيق
٣٩ علو × سفل
٤٠ قبل × دبر
٤١ طلع × نزل
٤٢ ظهر × بطن
٤٣ يمن × يسر
٤٤ يمن × شمل
٤٥ بكر × عشى
٤٦ قبل × بعد
٤٧ ذهب × أوب
٤٨ خرج × دخل
٤٩ لبس × خلع
٥٠ بنى × هدم
٥١ ربط × حل
٥٢ عقد × حل
٥٣ عجل × ريث
٥٤ كر × فر
٥٥ جذب × دفع
٥٦ ولج × خرج
٥٧ غدو × روح
٥٨ نهض × جثم
٥٩ قبل × رفض
٦٠ جد × قدم
٦١ بيض × سود
٦٢ سمن × ضمر
٦٣ حي × موت
٦٤ حلو × مرّ
٦٥ مدح × ذم
٦٦ رفع × وضع
٦٧ شبع × جوع
٦٧ أمن × فزع
٦٩ حر × عبد
٧٠ ولى × عدو
٧١ نظف × قذر
٧٢ قوى × ضعف
٧٣ كرم × لؤم
٧٤ جد × مزح
٧٥ أمر × نهى
٧٦ وصل × هجر
٧٧ مدح × هجو
٧٨ بقى × فنى
٧٩ شجع × جبن
٨٠ نضر × ذبل
٨١ ملأ × فرغ
٨٢ عطى × منع
٨٣ نور × ظلم
٨٤ طرى × يبس
٨٥ سمع × صمّ
٨٦ قدر × عجز
٨٧ ودّ × بغض
٨٨ عمر × خرب
٨٩ جد × ذوب
٩٠ رحب × ضيق
٩١ خلد × فنى
٩٢ رغب × زهد
٩٣ لذ × ألم

المجموعة الثانية (غلبة الهمس)

١ حسن × قبح
٢ بسط × كأب
٣ كشف × ستر
٤ قتر × سرف
٥ سلف × خلف
٦ أنس × وحش
٧ حرك × سكن
٨ قفل × فتح

٩ أخذ × ترك
١٠ صلح × فسد
١١ صح × سقم
١٢ خثر × رق
١٣ نشط × كسل
١٤ طلق × حبس
١٥ وفق × خلف
١٦ شبه × خلف
١٧ حرص × خلف
١٨ حرص × فرط
١٩ فوق × تحت
٢٠ ستر × فضح
٢١ شكر × كفر
٢٢ طفو × غطس
٢٣ كيس × حمق

المجموعة الثالثة (الهمس مقابل الجهر)

١ سخن × برد
٢ فرح × حزن
٣ وفق × رفض
٤ ربح × خسر
٥ أمل × يأس
٦ سعد × نحس
٧ حلم × سفه
٨ طهر × دنس
٩ نظف × وسخ
١٠ طيب × خبث
١١ غنى × فقر
١٢ طمن × قلق
١٣ رحم × قسو
١٤ رفق × عنف
١٥ حب × مقت
١٦ ظهر × خفى
١٧ يقن × شك
١٨ عظم × حقر
١٩ حق × زور
٢٠ حبّ × كره
٢١ جمع × شت
٢٢ رضى × سخط
٢٣ صبر × قنط
٢٤ فوز × خسر
٢٥ قدم × أخر
٢٦ أمن × كفر
٢٧ أمن × خوف
٢٨ بدى × كتم
٢٩ نجى × هلك
٣٠ وحد × شرك
٣١ لم × فرق
٣٢ بسط × قبض
٣٣ فصح × عى
٣٤ جمل × قبح
٣٥ حق × بطل
٣٦ جمع × فرق
٣٧ غرب × شرق
٣٨ سطح × سنم
٣٩ صبح × مسى
٤٠ دنى × قصى
٤١ رفع × خفض
٤٢ صعد × هبط
٤٣ ربط × فك
٤٤ ردم × حفر
٤٥ سرع × بطء
٤٦ شهق × زفر
٤٧ مسك × رسل
٤٨ وصل × قطع
٤٩ نعم × خشن
٥٠ روى × عطش
٥١ لين × قسو
٥٢ كثر × قلّ
٥٣ بين × خفى
٥٤ صوب × خطأ
٥٥ رخص × غلو
٥٦ شد × فتر
٥٧ فتو × هرم
٥٨ فرت × ملح
٥٩ زيد × نقص
٦٠ ملس × خشن
٦١ وفى × نكث
٦٢ نفذ × كسد
٦٣ تم × نقص
٦٤ كمل × نقص
٦٥ ذكر × أنث
٦٦ نعم × بئس
٦٧ خصب × جدب
٦٨ غلظ × رق
٦٩ بزغ × أفل
٧٠ سعد × شقى
٧١ ثبت × محى
٧٢ نطق × بكم
٧٣ طوع × كره
٧٤ صفو × كدر
٧٥ فلح × خيب
٧٦ هدى × فسق
٧٧ جهر × خفى
٧٨ عقل × سفه
٧٩ دفء × برد
٨٠ طفو × رسب
٨١ روج × كسد
٨٢ هدأ × ثار
٨٣ مدح × قدح
٨٤ قود × سوق
٨٥ برّ × عقّ
٨٦ جبر × كسر
٨٧ طهر × نجس
٨٨ غزر × شح
٨٩ سهل × وعر
٩٠ رجو × يأس
٩١ أمل × قنط
٩٢ صدق × كذب
٩٣ طول × قصر
٩٤ قعد × وقف
٩٥ سهل × صعب

الهوامش

(١) بالإضافة إلى المعاجم اللغوية، رجعت إلى الكتب الآتية للحصول على مادة البحث.

— ابن عبد ربه، أبو أحمد بن محمد، العقد الفريد ج ١ طـ ٢، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ١٩٤٨.
— ابن المقفع، كليلة ودمنة، تحقيق مصطفى لطفي المنفلوطي، المكتبة الأهلية، بيروت، ١٩٦٦.
— حميد، بدير متولي، قضايا أندلسية، دار المعرفة، ١٩٦٤.
— الخضري، محمد، محاضرات في تاريخ الأمم الإسلامية، ج ١ طـ ١، المكتبة التجارية، ١٣٦٦ هـ
— سلام، محمد زغلول، الأدب في العصر المملوكي، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
— السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، ج ٢، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨.
— الشيخ، عبد الواحد حسن، قضايا النقد الأدبي والبلاغة عند اللغويين في القرن الثاني الهجري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠.
— ضيف، شوقي، تاريخ الأدب العربي، العصر العباسي الثاني، دار المعارف بمصر، ١٩٧٥.
— العاني، سامي مكي، دراسات في الأدب الإسلامي، المكتب الاسلامي، ١٩٧٥.
— القيرواني، ابن رشيق، العمدة، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ج ١ طـ ١، مطبعة حجازي ١٩٣٤.
— المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، ج ١، مطبعة حجازي، ١٣٦٥هـ.

(٢) هذا القول مؤسس على النسبية البحتة إذ لايمكن ـ عملا ـ أن تكون الحركة إلا من نقطة إلى نقطة أخرى، أما السكون فهو الاستقرار في نقطة واحدة.

(٣) المقصود بالايجاب والسلب هنا الفاعلية والمفعولية على الترتيب، ولا يخفى ما في الفاعلية من ايجاب فهي إحداث الفعل ابتداءًا، بينما تقف المفعولية ـ على النقيض من ذلك ـ في موقف متلقى الحدث الذي لا دخل له في إحداثه ومن هنا كانت سلبيتها.

المراجع العربية

ابن جنى، أبو الفتح عثمان — **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر، ج ١، ٢، ٣، طبعة ٢، بدون تاريخ.
أنيس، إبراهيم — **الأصوات اللغوية**، القاهرة مكتبة الانجلو المصرية، طبعة ٦، ١٩٨٤.
باى، ماريو — **أسس علم اللغة**، ترجمة وتحقيق أحمد مختار عمر، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٣
حجازي، محمود فهمي — **مدخل إلى علم اللغة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة ٢، ١٩٨٧.
السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين — **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، القاهرة: دار احياء الكتب العربية، ١٩٥٨.
شاهين، توفيق محمد — **علم اللغة العام**، مكتبة وهبة، ١٩٨٠.
الصالح، صبحي — **دراسات في فقه اللغة العربية**، بيروت: دار العلم للملايين، طبعة ٧، ١٩٧٨.
ظاظا، حسن — **اللسان والإنسان**، مصر: دار المعارف، ١٩٧١.
عبد التواب، رمضان — **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٨٢.
عمر، أحمد مختار — **علم الدلالة**، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، ١٩٨٢.
مدكور، عاطف — **علم اللغة بين القديم والحديث**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٨٦.

المراجع الأجنبية

David Abercrombie, — **Elements of general phonetics,** Edinburgh University Press, 1971.
David Crystal, — **Linguistics,** Penguin books, 1981.

Dowdy, S. M. and Wearden S., **Statistics for research, New York; 1983.**

Dwight Bolinger and Donald A. Sears, **Aspects of language,** Harcourt Brace, Johanovich Inc., 1981.

Edward Sopir, **Language,** Harcourt Brace & World, 1949.

F. C. Stock & J. D. Wid **Learning about linguistics,** London; Hutchinson, 1981.

David Abercrombie, **Elements of general phonetics,** Edinburgh University Press, 1971.

David Crystal, **Linguistics,** Penguin books, 1981.

Dowdy, S. M. and Wearden S., **Statistics for research, New York; 1983.**

Dwight Bolinger and Donald A. Sears, **Aspects of language,** Harcourt Brace, Johanovich Inc., 1981.

Edward Sopir, **Language,** Harcourt Brace & World, 1949.

F. C. Stock & J. D. Widdowson, **Learning about linguistics,** London; Hutchinson, 1981.

Ferdinand De Saussure, **Course in general linguistics,** Fontana/Collins, 1977.

F. R. Palmer, **Semantics, A new outline,** Cambridge University Press, 1976.

Geoffery Sampson, **The form of language,** Weidenfeld and Nicolson, London; 1975,

H. A. Gleason, **An introduction to descriptive linguistics,** London; Holt, Rinehart and Winston, 1970.

J. Firth, **The tongues of men and speech,** , Oxford University Press, 1970.

John Lyons, a — **Introduction to theoritical linguistics,** Cambridge University Press, 1974

b — **Semantics,** Vol. I, Cambridge University Press, 1977.

Lew Semenovich, **Thought and language,** translated by Eugenia Haufmann and Gertrude Vaker, M.I.T. Press, 1962.

R. H. Robins, **General linguistics,** Longman, 1971.

Robert E.K Rourker and others, **Probability with Statistical applications,** Addison Wesley Publishing, 1970.

Roger Purues and others, **Statistics,** W.W. & Company, 1978.

W. P. Robinson, **Language and Social behaviour** Penguin Books, 1972.